

ملخص دراسة علمية بعنوان :-ضوابط سلطة القضاء الإداري في تحقيق العدالة العقدية

الدكتور/

ثروت عبدالهادي خالد الجوهري

إعداد الباحثة / رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة / هبة الحداد

مقرر / دراسات نقدية ١

الفصل الدراسي الثاني لعام ٢٠٢٤/٤٤٥

شرح مصطلحات الدراسة

العدالة التعاقدية:

تركز الدراسة على العدالة التعاقدية في العقود الإدارية، بهدف توضيح مصادر العدالة ضمن هذه الاتفاقيات

الآليات القضائية:

يستكشف الآليات التي يمكن للقضاة استخدامها لضمان العدالة التعاقدية. يتضمن ذلك إلغاء العقود بشروط مسيئة وإكمال العقود لحماية الطرف الأضعف المعني

مبادئ التوازن:

يؤكد البحث على مبدأ التوازن التعاقدي، والذي يتضمن فرض التزامات غير موجودة في البداية في العقد للحفاظ على العدالة. قد يشمل ذلك إلغاء الشروط المسيئة

وفرض غرامات فعالة لتنفيذ الحكم

سلطة القاضي:

تسلط الدراسة الضوء على سلطة القاضي في حالات الطوارئ التي تعطل التوازن التعاقدي. يمكن للقضاة تعديل الالتزامات إلى مستوى معقول، إما عن طريق تقليل

التزامات المدين أو زيادة قيمتها المالية لاستعادة التوازن

الممارسات العرفية:

عند معالجة حالات الطوارئ، قد يلجأ القضاة إلى استخدام الممارسات العرفية أو المصادر المعتمدة لإتمام العقود وضمان العدالة، خاصة في حالات اختلال التوازن

التعاقدية .

شرح الدراسات السابقة حول العدالة التعاقدية

• **المنهجية التحليلية المقارنة**:

• استخدمت الدراسات السابقة حول العدالة التعاقدية المنهج التحليلي المقارن لفحص مصادر وآليات العدالة التعاقدية في العقود الإدارية .

• الدور القضائي في ضمان العدالة:

• سلط العلماء الضوء على الدور الحاسم للقضاة في تحقيق العدالة التعاقدية من خلال إلغاء العقود بشروط مسيئة وإكمال العقود لحماية الطرف الأضعف المعني .

• الممارسات المعتادة في إتمام العقد:

• شددت بعض الدراسات على أهمية النظر في الممارسات العرفية في إتمام العقود لتعزيز الإنصاف والفعالية في إنفاذ العقود.

• مبدأ التوازن التعاقدي:

• ناقشت الأبحاث السابقة مبدأ التوازن التعاقدي، مع التأكيد على الحاجة إلى فرض التزامات قد لا يتم ذكرها صراحة في العقد للحفاظ على العدالة والتوازن في

الاتفاقيات التعاقدية .

• معالجة شروط العقد المسيئة:

• أشار النقاد إلى ضرورة معالجة شروط العقد المسيئة في الدراسات السابقة لضمان حماية الطرف الأضعف في العقود ومنع الممارسات غير العادلة

نقد مصطلحات الدراسة :

بدا بشرح المتغير التابع العدالة العقدية شرح مبسط ومختصر في ٣ سطور.

ثم شرح المتغير المستقل التغير الإداري شرح مبسط ومختصر أيضا في ٣ سطور وهو مثالي .

عدم وجود تعريفات محددة:

تفتقر الدراسة إلى تعريفات محددة لمصطلحات مثل «العدالة التعاقدية» و «التوازن التعاقدية»، مما قد يؤدي إلى الارتباك بين القراء فيما يتعلق بالمعنى الدقيق لهذه المفاهيم

تعقيد الآليات القضائية:

قد تكون الآليات القضائية المقترحة في الدراسة لضمان العدالة التعاقدية، مثل إلغاء العقود بشروط مسيئة وفرض الالتزامات، معقدة للغاية بحيث لا يمكن تنفيذها عمليًا دون مبادئ توجيهية أو أمثلة واضحة.

مناقشة محدودة حول الممارسات العرفية:

بينما تشير الدراسة إلى استخدام الممارسات العرفية لإتمام العقود في حالات الطوارئ، إلا أنها لا تتعمق في كيفية تحديد هذه الممارسات أو التحقق من صحتها أو تطبيقها في سيناريوهات العالم الحقيقي.

الغموض في سلطة القاضي:

لم يتم تحديد مدى سلطة القاضي في تعديل الالتزامات التعاقدية في حالات الطوارئ بوضوح، مما يترك مجالاً للتفسير والتناقضات المحتملة في القرارات القضائية.

غياب التحليل المقارن:

على الرغم من استخدام طريقة تحليلية مقارنة، لا تقدم الدراسة مقارنة مفصلة مع الأطر أو الممارسات القانونية القائمة، مما يحد من الفهم الأوسع للآثار المترتبة على آليات العدالة التعاقدية المقترحة.

نقد الدراسات السابقة :

كان شرحه ٦ مصطلحات شرح موجز ومختصر ومثالي .

٥ دراسات عربية تعتبر جيدة ومثالية ودراسة أجنبية والدراسات حديثة .

نقد الدراسات السابقة حول العدالة التعاقدية**

عدم وجود نهج شامل:

ربما فشلت الدراسات السابقة في اتخاذ نهج شامل لمعالجة جميع جوانب العدالة التعاقدية، وربما تتجاهل العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإنفاذ العادل للعقود

تركيز محدود على التدخل القضائي:

قد تنشأ انتقادات بشأن التركيز المحدود على التدخل القضائي في النزاعات التعاقدية، مع احتمال إهمال أهمية القضاة في ضمان نتائج عادلة لجميع الأطراف المعنية.

الفحص غير الكافي للممارسات العرفية:

قد تشير بعض الانتقادات إلى الفحص غير الكافي للممارسات العرفية في إتمام العقود، مما يسلب الضوء على أهمية دمج القواعد والممارسات التقليدية لتعزيز إنفاذ العقود

عدم كفاية النظر في التوازن التعاقدية:

ربما لم تنظر الدراسات السابقة بشكل كافٍ في مفهوم التوازن التعاقدية وضرورة فرض التزامات للحفاظ على العدالة في الاتفاقيات التعاقدية

مناقشة محدودة حول شروط العقد المسيئة:

يمكن توجيه النقد نحو المناقشة المحدودة بشأن شروط العقود التعسفية والتدابير اللازمة لمعالجة هذه الشروط بفعالية، مما قد يترك فجوات في فهم كيفية حماية الطرف

الأضعف في العقود.

رابط المقال:-

https://jlr.journals.ekb.eg/article_350142.html